يُحظر النشر قبل الساعة 00:01 بتوقيت غرينتش من يوم الخميس 29 أغسطس/آب 2013

رغم مرور 25 عاماً: ما زالت إيران تسعى لمحو "مذبحة السجون في عام 1988" من الذاكرة

في المرة الأخيرة التي رأي فيها جعفر بهكيش شقيقيه محمود ومحمد علي، وهما من النشطاء السياسيين الإيرانيين وكانا رهن السجن، لم يُسمح لهم بالتحدث مع بعضهم البعض إلا لعشر دقائق وعبر نافذة زجاجية.

ولم يدُر بخلد أي من هؤلاء الأشقاء آنذاك أن ذلك اللقاء سيكون آخر لقاء يجمعهم، ولم يكن أي منهم يتخيل مدى الفظائع التي ستشهدها البلاد على مدى الشهور التالية.

فبعد أسابيع قلائل من ذلك اللقاء، في أغسطس/آب 1988، وبدون سابق إنذار، قررت السلطات الإيرانية وقف جميع الزيارات العائلية للسجناء. وأُخليت عنابر السجون من أجهزة المذياع والتليفزيون، وأُلغي دخول الصحف للسجناء، ومُنع السجناء فجأةً من التريض أو الذهاب إلى عيادات السجون.

ولم يمض وقت طويل حتى اقتيد مئات السجناء السياسيين، واحداً واحداً، إلى غرف خاصة، حيث خضعوا للاستجواب في "محاكمات جديدة" خاصة ذات إجراءات مقتضبة.

وظن كثير من السجناء أنهم سيحصلون على عفو أو إفراج، إذ كان معظمهم على وشك أن ينهوا مدد الأحكام الصادرة ضدهم. ولكنهم لم يحصلوا على هذا أو ذاك، بل أُعدموا.

وتشير تقديرات منظمات معنية بحقوق الإنسان إلى أن عدداً يتراوح بين 4500 وخمسة آلاف من السجناء، من الرجال والنساء والأطفال، قد قُتلوا في صيف عام 1988 في سجون بشتى أنحاء إيران. وقد تغيَّر نمط الإعدام لأسباب سياسية بشكل جوهري من أنباء متفرقة عن عمليات إعدام إلى موجة واسعة من أعمال القتل التي استمرت على مدى عدة أشهر.

ومع ذلك، فلا يُعرف حتى الآن العدد الحقيقي لمن قُتلوا، حيث نُفذت عمليات الإعدام سراً. بل إن كثيراً من أقارب السجناء لم يُبلغوا بمقتل ذويهم أو بالمكان الذي دُفنوا فيه.

ورغم مرور ربع قرن على أعمال القتل الواسعة هذه، فما زالت السلطات الإيرانية غير راغبة في الإفصاح عما حدث، بل إنها تسعى في الواقع إلى محو جميع آثار "مذبحة السجون". ولم يتم إجراء أية تحقيقات في أعمال القتل الواسعة، ولم يُحاكم أي ممن كانوا في موقع المسؤولية آنذاك، بل إن بعض كبار المسؤولين في ذلك الوقت ما زالوا يشغلون مناصب عليا في الوقت الراهن.

ومن جهة أخرى، أقدمت السلطات على اضطهاد ومضايقة أهالي الضحايا، سواء بتفريق تجمعاتهم أو بالقبض على بعضهم خلال يوم إحياء ذكرى المذبحة، والذي يُنظم سنوياً في الجمعة الأخيرة قبل أول سبتمبر/أيلول في مقبرة خاوران في جنوب العاصمة طهران.

وفي ذكرى مرور 25 عاماً على "مذبحة السجون"، تجدد منظمة العفو الدولية مناشدتها للسلطات الإيرانية من أجل تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان الجسيمة إلى ساحة العدالة، بغض النظر عن مواقعهم الرسمية السابقة أو الحالية.

القتل المتعمد مع سبق الإصرار

وقعت أعمال القتل بينما كانت الحرب الدامية بين إيران والعراق تدخل مراحلها النهائية، وكان مجلس الأمن الدولي يضغط من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار. وفي يوليو/تموز 1988، شن "جيش التحرير الوطني"، وهو قوة مسلحة شكلتها جماعة المعارضة المعروفة باسم "منظمة مجاهدي خلق إيران"، والتي تتخذ من العراق مقراً لها، عملية توغل مسلح في غرب إيران، ولكن الجيش الإيراني تصدى لها.

ولم يمض وقت طويل على هذه العملية حتى أُعدم عدد من السجناء السياسيين في إيران خلال موجتين من أعمال القتل.

وأثناء "المحاكمات الجديدة" التي واجهها أولئك السجناء، سُئل أفراد المجموعة الأولى عن انتماءاتهم السياسية. وكان جزاء من أجابوا بأنهم ينتمون إلى "منظمة مجاهدي خلق" هو الإعدام. وسُئل بعض السجناء عما إذا كانوا على استعداد لتطهير حقول الألغام من أجل جيش الجمهورية الإسلامية. أما أفراد المجموعة الثانية فقد سُئلوا عن عقيدتهم الدينية، ومرة أخرى كانت الإجابة التي لا تروق للمحققين تودي بصاحبها إلى الإعدام.

وفي عام 1990، أصدرت منظمة العفو الدولية تقريراً خلصت فيه إلى أن "مذبحة السجناء السياسيين كانت سياسة متعمدة ومُنسَّقة لابد أنها نُفذت بأوامر من أعلى المستويات في الحكومة".

وتقول حسيبة حاج صحراوي، نائبة مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة العفو الدولية، إنه "ليس هناك أي وجه للشبه بين تلك المحاكمات المتعجلة والإجراءات القضائية. فقد قررت بعض اللجان على هواها مصير آلاف السجناء وما إذا كانوا يستحقون الحياة أو الموت، وذلك استناداً إلى معتقداتهم السياسية أو الدينية".

وفي أعقاب أعمال القتل، لم تبلغ السلطات أقارب الضحايا بما حدث إلا بعد عدة أشهر.

فقد قال جعفر بهكيش، وهو أحد هؤلاء الأقارب، لمنظمة العفو الدولية: "قُتل أخي يوم 28 أغسطس/آب. واستدعتنا السلطات في أواخر نوفمبر/تشرين الثاني... وعندما ذهب أبي إلى مكتب اللجنة الثورية، أبلغوه أن شقيقي الاثنين قد أُعدما، ولكنهم لم يقدموا أية مستندات بشأن إعدامهما، ولم يفصحوا عن السبب في قتلهما، ولا عن المكان الذي دُفنا فيه، ولا عن السبب في إعادة محاكمتهما، ولا عن أقوالهما الأخيرة. لم يخبرونا بأي شيء".

النضال من أجل العدالة

خلال الفترة من عام 1981 إلى عام 1988، لقي سبعة من أقارب جعفر مصرعهم في السجون.

وبعد أن اكتشفت عائلة جعفر ما حدث لأولئك القتلى، بدأت مع عائلات أخرى تنظيم حملة لمطالبة السلطات بتقديم تفسيرات للتساؤلات العديدة عن الواقعة.

ويقول جعفر: "كان الناس في إيران يشعرون بالصدمة. كنتُ في طهران وذهبت إلى بيوت عدد ممن قُتلوا. عرفنا العائلات، وأصبحنا أشبه بعائلة كبيرة".

ومع مرور الوقت، وعدم تقديم تفسيرات أو تحقيق العدالة، بدأ كثير من أهالي الضحايا في التوجه إلى مقبرة خاوران، حيث عُثر على قبور جماعية بلا معالم يُعتقد أنها تضم رفات كثيرين ممن قُتلوا. وبدأت أمهات الضحايا الثكلى في زيارة المقبرة بشكل منتظم.

إلا إن السلطات الإيرانية لم تدخر وسعاً لمنع إحياء ذكرى الضحايا.

ويواصل جعفر حديثه قائلاً: "استمرت مضايقة الأهالي على مدار السنوات الخمس والعشرين الماضية، وكانت شقيقتي [منصورة بهكيش] ضمن من استهدفتهم المضايقات. فطوال الصيف الحالي [وكما كان الحال في الفترة نفسها من سنوات سابقة] طلبت أجهزة الاستخبارات من شقيقتي عدم التوجه إلى مقبرة خاوران أو التحدث إلى وسائل الإعلام أو كتابة مقالات أو رسائل. واعتُقلت عدة مرات لمنعها من المشاركة في إحياء ذكرى الضحايا. ولهذا أشعر بالقلق على سلامتها".

وقد قُبض على منصورة بهكيش في طهران يوم 12 يونيو/حزيران 2011، واحتُجزت في سجن إفين حتى أُفرج عنها بكفالة يوم 9 يوليو/تموز 2011. ثم حُوكمت، في 25 ديسمبر/كانون الأول، أمام فرع المحكمة الثورية الخامس عشر في طهران بتهمتي "نشر دعاية مضادة للنظام" و"التجمع والتواطؤ بقصد الإضرار بالأمن القومي".

وتواجه منصورة بهكيش حالياً عقوبة السجن لمدة ستة أشهر، بعدما قررت محكمة الاستئناف وقف تنفيذ جزء من الحكم الأصلي. ورغم أنها مطلقة السراح حالياً، فمن الممكن أن تُستدعى في أي وقت لقضاء مدة العقوبة.

أما جعفر، الذي يعيش حالياً في كندا، فيشعر بالقلق مما يمكن أن يحدث لشقيقته منصورة مع اقتراب موعد الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للمذبحة.

ويقول جعفر: "أشعر بالقلق الشديد على شقيقتي وغيرها من الأهالي، ولا أعرف حقاً ما يمكن أن يحدث. لقد دفعوا ثمناً باهظاً لكي يصبح يوم الذكرى يوماً مشهوداً. إنه يوم بالغ الأهمية في تاريخ أنشطة حقوق الإنسان في إيران".

وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات الإيرانية أن تحترم الحق في إظهار الحقيقة وتحقيق العدالة والإنصاف لأهالي من قُتلوا في غمار تلك الحادثة التي ستظل معروفة لدى الإيرانيين باسم "مذبحة السجون".